

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية

(دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني)

سمية محمد احمد شهاب²

أحمد سعد أحمد مسعود¹

قسم التمويل والمصارف - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا¹

باحثة في مجال التمويل والمصارف²

ahmed.massoud@academy.edu.ly

تاريخ الاستلام 2024/03/05

الملخص

هدفت الدراسة معرفة دور الحوكمة المصرفية (مسؤوليات مجلس الإدارة ، الإفصاح والشفافية ، اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ، ضمان حقوق المساهمين ، الرقابة والمراجعة الداخلية) في الحد من المخاطر التشغيلية بالتطبيق على فروع المصرف التجاري الوطني بمدينة طرابلس، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أداة الاستبيان في جمع البيانات والتي تم توزيعها على عينة عشوائية حجمها (121) مفردة ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ومنها ، أن بُعد ضمان حقوق المساهمين جاء في المرتبة الأولى في حين جاء بُعد مسؤوليات مجلس الإدارة في المرتبة الثانية، ثم بُعد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في المرتبة الثالثة، يليهم بُعد الرقابة والمراجعة الداخلية في المرتبة الرابعة، وأخيراً بُعد الإفصاح والشفافية . كما تبين أن كل من: تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، والالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية، وتحديد مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وضمن

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

حقوق المساهمين، وفاعلية الرقابة المراجعة الداخلية واستقلاليتهما، لها دور في الحد من المخاطر التشغيلية، وكذلك وجود دور للحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني، وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة مستوى الوعي داخل الإدارة العليا وعلى المستويات المختلفة بالمصرف التجاري الوطني، وضرورة تطبيق الحوكمة المصرفية على نطاق واسع؛ للإسهام في زيادة كفاءة الأداء وتعزيز قدرة المصرف على إدارة المخاطر، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، فضلاً عن مضاعفة قدرة مجلس الإدارة بالمصرف على الرقابة الداخلية، والاهتمام بزيادة مستوى الوعي، داخل الإدارة العليا وعلى المستويات المختلفة بالمصرف التجاري الوطني، عن أهمية تحسين إدارة المخاطر المصرفية بصفة عامة، والمخاطر التشغيلية بصفة خاصة، لأنها تتطلب الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال والمراجعة الرقابية والإفصاح والشفافية.

1.1.1. المقدمة:

تعود جذور الحوكمة إلى القرن التاسع عشر على إثر نشوء شركات المساهمة العامة وما رافقها من بروز مشكلات أدت إلى فصل الملكية عن الإدارة، ومن ثم برزت الحاجة إلى إيجاد ضوابط وترتيبات تلتزم بها إدارات الشركات للعمل على تحقيق مصالح المساهمين واستمرار هذا المفهوم بالتطور مع التطورات في مجال الأعمال. (حماد، 2005: 122)

اكتسبت الحوكمة في المصارف مكانة بارزة لأهمية المصارف في تمويل الاقتصاد، كما أن سلامة هذا الأخير مرتبطة أساساً بسلامة النظام المصرفي، ونظراً للتطورات التي شهدتها هذا النظام في ظل العولمة المالية، واستحداث خدمات مالية جديدة، ومع أنها تعد مؤشراً إيجابياً للنمو الاقتصادي، لكن إن تتبعنا تطورات الاقتصاد العالمي نلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشكلات المصارف قاسماً مشتركاً فيها، وذلك راجع إلى تنوع المخاطر الناتجة عن تطور

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

الأعمال المصرفية وارتفاع درجتها، وهي التي -في الغالب- تؤدي إلى إفلاسها، فإدارتها بواسطة الأساليب التقليدية أصبحت غير فعالة وفي أحيان أخرى غير مجدية تماماً، وكل هذه الأسباب أدت إلى التفكير في البحث عن أساليب جديدة فعالة من أجل إدارة هذه المخاطر ضمن ما يعرف بالحكم الراشد (السليم) للمصارف، أو ما اصطلح عليه بـ "حوكمة المصارف" التي تهتم بكيفية إدارة العمليات المصرفية بطريقة سليمة وآمنة. في هذا الإطار وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية معايير تعمل على تنظيم أعمال المصارف ومراقبتها، وهي الأعمال التي تتعلق في معظمها بإدارة المخاطر المصرفية. (حامي، 2016: 1) وأصبحت هذه المعايير قواعد دولية متفقاً عليها، وتركز معظم الدول على تطبيقها، وذلك للحفاظ على النظام المصرفي. (محمد، 2018: 2)

وعلى المستوى المحلي فإن مصرف ليبيا المركزي -الذي يعد سلطة النقد على المصارف الليبية- استخدم إدارة الحوكمة داخل المصارف، وظيفتها تفعيل إدارة المخاطر ومساعدتها من أجل تقليل الأخطار التي تواجهها، كما أصدر دليلاً للحوكمة بقرار رقم (20) لسنة (2010) تنفيذاً لأحكام قانون تنظيم المصارف الليبي رقم (1) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012، وقد ألزم كل المصارف الليبية بالعمل بهذا الدليل وتفعيل دور مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والالتزام بالأسس والمبادئ المنظمة لحقوق المساهمين بالمصارف، واتباع سياسيات الإفصاح ومتطلباته. (يونس، 2015: 972)، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور الحوكمة المصرفية في الحد من الخاطر التشغيلية في المصارف التجارية بتطبيق على المصرف التجاري الوطني باعتباره أحد أكبر وأقدم المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

نظرا لدور الحيوي والمهم الذي يلعبه القطاع المصرفي وضرورة سلامته عمل مصرف ليبيا المركزي على إصدار دليل حوكمة القطاع المصرفي (2010) وذلك لضمان تحسين وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية وبالرغم من توافر مقومات لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) داخل المصارف الليبية (العبيدي، والدرياق، 2022) إلا ان تقارير ديوان المحاسبة (2018، 2021، 2020) أوضحت القصور في تطبيق الحوكمة المصرفية، وعدم التزام المستويات التنظيمية من جمعيات عمومية ومجالس الإدارة والإدارات التنفيذية بقواعد الحوكمة، خاصة تلك المتعلقة بمهام الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة ومسؤولياتها، كما أوردت تقارير ديوان المحاسبة مخالفة المصرف التجاري الوطني لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بشأن تعارض المصالح وتكوين اللجان وعقد اجتماعاتها، الأمر الذي نتج عنه القصور في استغلال إمكانيات الحوكمة المصرفية لدعم الأليات إدارة المخاطر المصرفية التي منها المخاطر التشغيلية. حيث كشفت منشورات مصرف ليبيا المركزي (أ. ر. م. ن 05 - 2004) (أ.ر.ن.م. 23.2020)، التي تمكنت الباحثان من الاطلاع عليها، أن المصارف التجارية الليبية -التي منها المصرف التجاري الوطني- تعاني مجموعة من الظواهر السلبية التي من أهمها تنامي مظاهر المخاطر التشغيلية، نتيجة لممارسات قامت بها المصارف التجارية متمثلة في التلاعب، وسوء استخدام للمنظومات العاملة، ومخالفة الضوابط والمناشير والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، بالإضافة إلى عدم الالتزام باللوائح المنظمة التي التعامل بالصكوك المصرفية التي ترد عن طريق المقاصة، الأمر الذي ساهم في حدوث مخاطر تشغيلية تهدد نشاط المصارف، وبمراجعة الباحثان للدراسات السابقة التي أثبتت أن الأسباب الرئيسية للأزمات المالية العالمية -وخصوصاً في المصارف- ترجع إلى تزايد

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

المخاطر التشغيلية التي تواجهها المصارف وعدم إدارتها بصورة جيدة، فضلاً عن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية فيها، كما كشفت عن أهمية تبني الحوكمة المصرفية داخل المصارف، انطلاقاً من دورها البارز الذي تؤديه في إدارة المخاطر التي تواجه المصارف والتقليل منها، وعليه يمكن صياغة السؤال الرئيسي لهذه الدراسة كما يلي:

هل الحوكمة المصرفية لها دور في الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني قيد

الدراسة؟

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني قيد الدراسة.

4.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تسعى إلى تبيان دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني بوصفه واحداً من أعرق وأهم المصارف الليبية، كما أن هذه الدراسة هي محاولة في لفت انتباه المسؤولين والإداريين والموظفين العاملين في المصرف التجاري الوطني من خلال نتائج وتوصيات هذه الدراسة على أهمية تعزيز دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية من خلال التطبيق السليم لمبادئ واليات الحوكمة المصرفية مما يجنب المصرف التعثر والافلاس.

5.1. فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة، تم صياغة الفرضيات كما يلي:

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

1. يوجد دور لتحديد مسؤوليات مجلس الادارة في الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف

التجاري الوطني.

2. يوجد دور للالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية في الحد من مخاطر التشغيلية في

المصرف التجاري الوطني.

3. يوجد دور لتحديد مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة في الحد من المخاطر التشغيلية

في المصرف التجاري الوطني.

4. يوجد دور لضمان حقوق المساهمين في الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري

الوطني.

5. يوجد دور لفاعلية واستقلالية الرقابة والمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية

في المصرف التجاري الوطني.

6.1. أنموذج الدراسة:

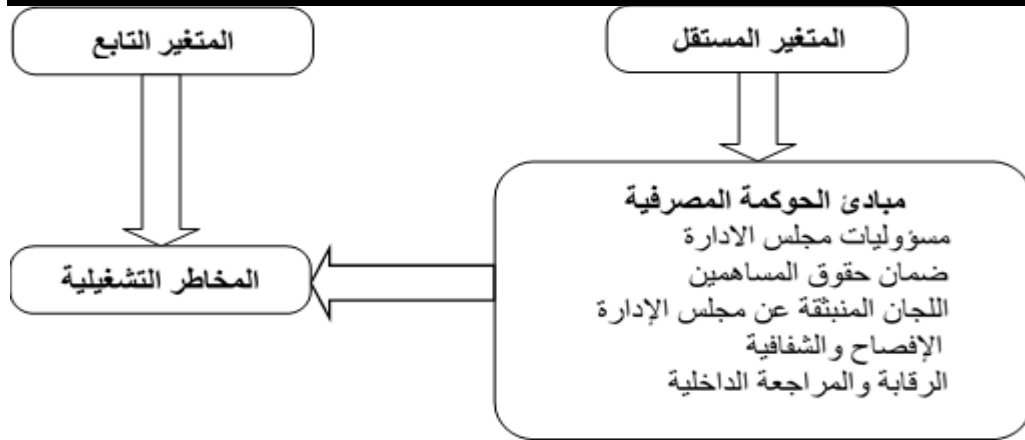
لتحقيق الغرض من هذه الدراسة والوصول إلى اهدافها المحددة، تم الاعتماد على النموذج التالي،

وذلك من اجل وفهم وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، واستنادا على الإطار النظري، والدراسات

السابقة فإن المتغيرات المستقلة تتمثل في مبادئ الحوكمة وفقا لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف

ليبيا المركزي والتي هي مستمدة اصلا من مبادئ لجنة بازل، ومنظمة التعاون الدولية، والمتغير

التابع ممثل في (مخاطر التشغيل) ويمكن تلخيص النموذج كما يلي:



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماد على قواعد دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

شكل (1) نموذج الدراسة

7.1. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف الظاهرة المراد دراستها والمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بهذه الدراسة والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة والتي سوف يتم الحصول عليها من خلال أداة الاستبيان.

8.1. مصادر جمع البيانات:

- مصادر البيانات الثانوية: حيث يتم معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال الاستعانة بالكتب والمجلات والمراجع العربية والدوريات والتقارير والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

- مصادر البيانات الأولية: اعتماد الباحثان على استمارة الاستبيان للحصول على المعلومات اللازمة لمعالجة موضوع الدراسة.

9.1. مجتمع وعينة الدراسة:

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المصرف التجاري الوطني وفروعه بمنطقة طرابلس.
- عينة الدراسة: ونتيجة لصعوبة إجراء الحصر الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة فقد قامت الباحثة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة للفروع الثلاثة (الرئيسة، الاستقلال، المدينة) وذلك عن طريق أداة الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان لسهولة استخدامها في جمع بيانات الدراسة وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة 121 فرد وهو الذين قاموا بالإجابة على استمارة الاستبيان.

10.1. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على المصرف التجاري الوطني بمنطقة طرابلس
- الحدود الزمنية: تمثلت الحدود الزمنية في الفترة الزمنية التي تم فيها إجراء الدراسة الميدانية وتم فيها توزيع قوائم الاستقصاء على أفراد العينة .
- الحدود الموضوعية: ركزت هذه الدراسة على بيان دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني الليبي.

11.1. مصطلحات الدراسة:

- الحوكمة المصرفية: هي مراقبة الاداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. (العامري، عبد الجبار، 2018: 10)
- المخاطر التشغيلية: هي الخسائر الناتجة عن عدم تنفيذ العمليات المصرفية بكفاءة وفاعلية نتيجة مجموعة من المسببات الداخلية والخارجية. (احمد، 2018، :282)

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وهي اضطلاع المجلس بمسؤولياته بما في ذلك استراتيجية المخاطر والحوكمة من خلال ممارسة حكم سليم وموضوعي في إدارة المصرف والحفاظ على مؤهلات، والكفاءات المناسبة، وإتباع ممارسات حوكمة جيدة. (الكبير، 2022: 10)

- **ضمان حقوق المساهمين:** وهو تمكين المساهمين بممارسة حقوقهم، وإعطائهم الضمانات الكافية وذلك بتسهيل تسجيل وانتقال الملكية، والاطلاع على البيانات وتزويدهم بالمعلومات الكافية حول المصرف، وحق المساهمة في ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. (الغريباوي، 2020: 199)

- **اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:** وهي مجموعة من اللجان المتخصصة التي يتم تشكيلها من قبل مجلس الإدارة لغرض مساعدته في القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة ويتم تفويضها بالصلاحيات الضرورية لقيام بالمهام الموكلة إليها لفترة محددة. وتحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، وتبلغه بكل ما تتوصل إليه من نتائج أو ما تتخذه من قرارات بكل شفافية. (محمد، 2022: 49).

- **الافصاح والشفافية:** هو التزام المصرف بتقديم المعلومات الملائمة والموثقة الجوهرية المتعلقة بجميع شؤون المصرف كافة بما في ذلك الوضع المالي والاداء، والملكية، وحكم الادارة، والحوكمة، وإظهارها للجمهور في التوقيت المناسب. (الكافي، 2020: 129)

الرقابة والمراجعة الداخلية: وهي عمليات يتم تنفيذها من قبل مجلس الادارة بالمصرف او الإدارة للتأكد على انه يتم تحقيق أهداف المصرف فيما يتعلق بفاعلية وكفاءة العمليات، ومصداقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. وتساهم خدمات التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف وظيفة الرقابة الداخلية من خلال توفير خدمات الرصد الرقابية عليهم. (خضر، 2022: 4)

1.2. مفهوم الحوكمة المصرفية:

يعد موضوع الحوكمة المصرفية والمخاطر التشغيلية من المواضيع الهامة التي تلقى اهتمام كبير في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين خاصة في ظل التطورات التي شهدتها البيئة المصرفية وتزايد ظهور الأزمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي من حين إلى آخر، حيث فرض مصطلح الحوكمة نفسه وتشكل قسراً وطواعية، والدافع وراء شيوع هذا المفهوم تناغمه مع ما تقضيه العولمة والخصخصة اللتان دار بشأنهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Governance) الذي توصل اليه مجَمَع اللغة العربية بعد محاولات عدة لتعريب الكلمة، فقد أطلقت سابقاً مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، والإدارة الجيدة، والضبط المؤسسي، والتحكم المؤسسي، وغيرها... لكن الأكثر شيوعاً من الكتاب والباحثين حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية. (عبد الحميد، 2014: 44)

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لمصطلح الحوكمة المصرفية على مستوى عالمي بين كل الاقتصاديين والقانونيين، ولكن توجد تعريفات عدة لهذا المفهوم، وسوف تتناول الباحثان تعريف حوكمة المصارف من جانب بعض المنظمات والهيئات المهنية لتحديد مفهوم الحوكمة المصرفية.

عرفها مصرف التسويات الدولية الحوكمة (BLSB) بأنها: "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف، والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية لمصالح المودعين". (النوباني، وصدقي، 2016: 15)

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

كما عرفتتها شركة التمويل الدولية (IFC) بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (عابدين، 2020: 19)

من جانب آخر فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفت الحوكمة بأنها: "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها. حيث يتم تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المصرف، وهي أيضاً توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء". (النوباني، وصديقي، 2016: 16)

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فعرفت الحوكمة المصرفية بأنها: "الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال المصارف من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، التي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف وإستراتيجيات المصارف وعملياتها اليومية وتحقيق مبدأ المساءلة أمام المساهمين، وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلب ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر". (الهواري، 2018: 721)

أما على المستوى المحلي فقد عرف مصرف ليبيا المركزي الحوكمة بأنها: "مجموعة القواعد المنظمة للعلاقات ما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات الأخرى ذات العلاقة بما يخدم مصلحتها كوحدة واحدة من جهة، وضمان حقوق ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بها من جهة أخرى بما يعزز ثقة في أدائها، من خلال، آلية محددة توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها". (منشور مصرف ليبيا المركزي، 2023: 5)

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

وتأسياً بما سبق يمكن تعريف الحوكمة المصرفية بأنها "مجموعة قواعد ونظم وإجراءات تصدرها جهات داخل المصارف وخارجها، ويجري تطبيقها والرقابة عليها بواسطة الأليات معينة لتحقيق أهداف مرسومة مسبقاً ولخدمة أطراف محددة، كما تشمل الحوكمة مقومات لتقوية المصارف على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية فيها". حيث وجد الباحثان العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة المصرفية والمخاطر التشغيلية في زوايا مختلفة : حيث هدفت دراسة (فضل الله، 2017) التي حملت عنوان: مدى إدراك مديري فروع المصارف التجارية الليبية لممارسات إدارة المخاطر التشغيلية، إلى التعرف على مدى إدراك مديري فروع المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية لممارسات إدارة المخاطر التشغيلية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تمثلت عينة الدراسة في مديري فروع المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية والبالغ عددها (78) فرع وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة كما تم الاعتماد على برنامج SPSS في تحليل نتائج الدراسة وفرضياتها، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: تدني إدراك مديري فروع المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية لمبادئ الممارسات السليمة كما حددتها لجنة بازل المصرفية كما تمثل تدني إدراك المديرين في عدم دراية كافية بدور الاطراف الأخرى في عملية إدارة المخاطر التشغيلية التي قد تهتم بالحصول على معلومات عن المصرف، كما قدمت الدراسة مجموعة من توصيات منها: ضرورة الاهتمام بإقامة الدورات التدريبية بصفة دائمة لأنه عندما يستوعب العاملون بشكل عام والمديرين بشكل خاص موضوع إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية التعامل وأساليب مواجهتها ستكون الآثار الناجمة عنها ضئيلة . بالإضافة إلى ضرورة اقامة كل مصرف من المصارف التجارية ودون تأخير باستحداث وحدة لإدارة المخاطر التشغيلية، تكون مهمتها تقييم وقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى المتابعة الفعالة والتنسيق مع جميع اقسام المصرف وتحديد

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

الخطوط العريضة، على ان تعتمد هذه الوحدة على تعليمات وجميع منشورات مصرف ليبيا المركزي، ولإدارة العليا بالمصرف ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتقوم برفع تقارير مستمرة للإدارة العليا ومصرف ليبيا المركزي حول سير عملية إدارة المخاطر التشغيلية بالمصرف، كما ان دراسة (محمد 2018) بعنوان: " دور الحوكمة المصرفية مقررات بازل في الحد من مخاطر الأزمات المالية"، هدفت الدراسة إلى بيان دور الحوكمة المصرفية مقررات بازل في الحد من مخاطر الأزمات المالية وبيان اثر أبعاد الحوكمة المصرفية على تحقيق الحد من مخاطر الأزمات المالية في البنوك السودانية الدراسة على المنهج التاريخي، وكذلك المنهج الوصفي، كما تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات وتمثل مجتمع الدراسة في بنك الخرطوم الفرع الرئيسي حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : ان مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة للمصارف العاملة في السودان ويؤدي تطبيق دعاء بازل² زيادة أعمال المصارف و ربحيتها وبالتالي قدرتها على منح التمويل المصرفي كما أن عدم امام بعض موظفي إدارة المخاطر بالجوانب الفنية لإدارة التمويل ساهم في تعثر التمويل المصرفي في المصارف السودانية، كما اوصت الدراسة والالتزام بطرق تحليل وقياس المخاطر وفقا للمعايير مقررات بازل² لتجنب المخاطر وضرورة وجود وحدة مستقلة بالبنك تقوم بالتدقيق على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر وضرورة متابعة إدارة المخاطر لنشاط العمل بعد منحه التمويل، اما دراسة (الخبولي، على، 2019) بعنوان: مدى تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بمصرف الجمهورية فرع العلو، وقياس درجة تطبيق مبادئ الحوكمة (الافصاح والشفافية، سيادة القانون، المساءلة، مسؤوليات مجلس الإدارة)، اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين مصرف الجمهورية فرع العلو وعددهم (31) موظف نظرا

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

لصغر حجم المجتمع تم استهدافه بالكامل من خلال اسلوب المسح الشامل، وتم استخدام اداة الاستبيان لجمع البيانات كما اعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية باستخدام نظام (SPSS) لاستخراج نتائج الدراسة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها: وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة والمتمثلة في (مسؤولية الإدارة العليا، سيادة القانون) بينما لا يتم تطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة في (المساءلة، العدالة والمساواة، الإفصاح والشفافية) بالمصرف قيد الدراسة، اوصت الدراسة بأهمية الاستمرارية في ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتعزيز مبدأ مسؤولية الإدارة العليا، والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية الأخرى والمتمثلة في (المساءلة، العدالة والمساواة، الإفصاح والشفافية)، وضرورة العمل على زيادة اهتمام المصرف قيد الدراسة بسياسات ومبادئ الحوكمة، ودراسة (اسميو، الفضلي، 2019) بعنوان: دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي، التي هدفت بشكل رئيسي للتعرف على دور دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من حيث الغرض، كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى كوسيلة لجمع البيانات، والذي يندرج ضمن المنهج الوصفي لتحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، لتحليل محتوى دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، حيث توصلت هذه الدراسة بأن نتائج تحليل محتوى دليل الحوكمة لكافة فصول الدليل تحد من الفساد المالي والاداري بنسبة 72%، كما اوصت الدراسة المصرف الليبي المركزي بإعادة النظر بدليل الحوكمة وخاصة بالفصل الأول الخاص بتعريفات دليل الحوكمة، الفصل الثاني الخاص بحقوق المساهمين، والفصل السادس الخاص بالمتطلبات الأخرى حيث كانت نسب الحد من الفساد متدنية، كما ان دراسة (الدرياق، العبيدي، 2021) بعنوان: مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

المحاسبية للحوكمة، هدفت إلى تحديد مدى تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين في هذا القطاع، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي في جمع وتحليل البيانات، واستخدمت أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، تكونت عينة الدراسة من (150) مشارك من العاملين في المصارف التجارية العامة و(75) مشارك من العاملين في المصارف التجارية الخاصة و(60) مشارك من العاملين في مصرف ليبيا المركزي، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ان هناك قصور من قبل المصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي في التزم بتطبيق الآليات المحاسبية المتمثلة في (لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، معايير المحاسبة والقوانين والتشريعات). وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: على القطاع المصرفي الليبي إذا ما اراد الحد من الفساد والتهوؤ بنفسه الالتزام بتطبيق الآليات وقواعد ومبادئ الحوكمة والعمل على تطويرها، كما انه يجب على المصرف ليبيا المركزي القيام بدوره الاشرافي والرقابي على تعزيز تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي، كما ان دراسة (Altaf2020 ، &آخرون) Do operational risks and corporate governance impact the banking industry in Pakistan? (هل تؤثر المخاطر التشغيلية وحوكمة الشركات على الصناعة المصرفية في باكستان؟) هدفت إلى تحليل كيفية جعل إدارة المخاطر التشغيلية أكثر فعالية (ORM)، من خلال عمليات إدارة المخاطر التشغيلية والتي تشمل (التحديد، والتقييم، والتحليل، والمراقبة) جنبا إلى جنب مع حوكمة الشركات (CG)، حيث تكونت عينة الدراسة من (167) مدير من مديري مخاطر التشغيل في المصارف الباكستانية، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات وقامت الدراسة بتحليل البيانات من خلال استخدام الانحدارات المتعددة الخطية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من نتائج أهمها: ان هناك

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

تأثير كبير للحوكمة الشركات وتحديد، والرصد ومراقبة المخاطر التشغيلية على ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الباكستانية. كما أوصت الدراسة صانعي السياسات تحسين إطار عمل المخاطر التشغيلية بواسطة حوكمة الشركات من أجل التقليل من المخاطر التشغيلية. كما يمكن ان يساهم ذلك ايضا في تحديد المخاطر التشغيلية ومراقبتها والتحكم فيها بشكل صحيح، اما دراسة (SAJJA, 2021) بعنوان: "The impact of corporate governance on risk management: Evidence from the banking sector in Pakistan"

(أثر حوكمة الشركات على إدارة المخاطر: أدلة من القطاع المصرفي في باكستان)، هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير حوكمة الشركات على مخاطر البنوك المتمثلة في مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة لعشرين بنكاً تجارياً مدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة 2009-2018. تم جمع البيانات من التقارير السنوية وحسابات البنوك التي تم أخذ العينة منها. تقنية الانحدار GLS ذات التأثير العشوائي المستخدمة لتحليل البيانات. وقد وجدت النتائج التجريبية أن أبعاد حوكمة الشركات المختلفة تؤثر بشكل مختلف على مخاطر البنوك. في باكستان، وتكشف النتائج أن استقلال مجلس الإدارة والتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لهما تأثير كبير على مخاطر البنوك، في حين أن حجم مجلس الإدارة ودوران الرئيس التنفيذي لهما تأثير ضئيل. وبما أن الهدف الأساسي لأي شركة هو خلق وتقديم قيمة مستدامة طويلة الأجل بما يتماشى مع التزاماتها كشركة مواطنة مسؤولة، فمن المستحسن ألا ينظر البنك إلى حوكمة الشركات كغاية في حد ذاتها ولكن كهدف. وعامل حاسم في خلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة. رفع مستوى تأثير حوكمة الشركات على المخاطر المصرفية إلى مستوى أعلى في الصناعة المصرفية في باكستان. هناك حاجة إلى زيادة استقلالية لجنة التدقيق. وهذا يسمح للإدارة

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

بحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة، وليس مصالحهم فقط، كما ان دراسة (Permatasari

، 2020) بعنوان: "Does corporate governance affect banks' risk management? A

case study of Indonesian banks" (هل تؤثر حوكمة الشركات على إدارة مخاطر البنوك؟

دراسة حالة البنوك الإندونيسية) هدفت إلى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر

في البنوك الإندونيسية حيث تم قياس تطبيق الحوكمة الجيدة للشركات من خلال التصنيف

المركب للحوكمة الجيدة للشركات، وهو نتيجة للتقييم الذاتي للبنك. تم قياس إدارة مخاطر

البنوك من خلال مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، وأظهرت

نتائج الدراسة أن التنفيذ الجيد لحوكمة الشركات في إندونيسيا كان قادراً على التأثير على

مخاطر البنوك. وكانت هناك اختلافات في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية

في البنوك ذات تصنيفات الحوكمة المختلفة، ولكنها ليست معرضة لمخاطر السوق. كما توصلت

الدراسة إلى إن فعالية إدارة المخاطر والتنفيذ الجيد لحوكمة الشركات أمر ضروري لتمكين البنوك

من تحديد المشكلات في وقت مبكر، ومتابعة التحسينات السريعة، وأن تكون أكثر مرونة في مواجهة

الأزمات. هذه الدراسة عبارة عن تحليل للعلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة مخاطر البنوك في

إندونيسيا. وعلى وجه الخصوص، يتم قياس إدارة المخاطر من خلال أربعة مخاطر: مخاطر السوق،

ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

إن الدراسة الحالية تعد امتداداً لجهود الباحثين في هذا المجال بيد أنها تتميز عن سابقتها كونها

من أوائل الدراسات على حد علم الباحثان التي أجريت في البيئة المصرفية الليبية المحلية بتطبيق

على المصرف التجاري الوطني بمدينة طرابلس كما حاولت هذه الدراسة أن تربط بين مبادئ

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

الحوكمة المصرفية وفقا لدليل الحوكمة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والمخاطر التشغيلية

من خلال استبانة والتي أعدت لهذا الغرض.

3- نتائج الدراسة واختبار الفرضية

1.3. نبذة عن مجتمع الدراسة:

المصرف التجاري الوطني، هو أحد أعرق وأهم المصارف العاملة في ليبيا، تأسس المصرف في عام 1970 كشركة ليبية مساهمة برأس المال التأسيسي: 500 مليون دينار ليبي ويقدم المصرف التجاري الوطني مجموعة واسعة من الحلول والمنتجات المصرفية المبتكرة للشركات والأفراد سعياً إلى إيجاد قيمة حقيقية للمنتجات التي يقدمها والخدمات التي يؤديها من خلال فروعها الـ 69 المنتشرة في ليبيا، يقوم المصرف التجاري الوطني بتحسين مركزه في السوق بشكل مستمر حيث يعد المصرف التجاري الوطني في المراتب الأولى من ناحية أرباحه وأصوله، هذا ويتطلع المصرف إلى التوسع والتطوير في قطاعات أعمال جديدة من شأنها تحسين ودعم الاقتصاد المحلي).

(/https://cards.ncb.ly

2.3. ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لعبارات محاور الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

جدول (1) معامل الثبات لمتغيرات استمارة الاستبيان

المحاور	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
الحوكمة المصرفية	0.974	24
المخاطر التشغيلية	0.929	12
الإجمالي	0.976	36

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

يتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يؤكد

على صلاحية وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوى ثبات الأداة المستخدمة في

الدراسة ويبين صلاحيتها لتحقيق أغراض وأهداف الدراسة.

3.3. خصائص عينة الدراسة:

1- الجنس:

الجدول التالي رقم (2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

جدول (2) توزيع عينة الدراسة وفقا للجنس

م	النوع	العدد	النسبة %
1	ذكر	85	70.2
2	أنثى	36	29.8
	المجموع	121	100

من خلال الجدول رقم (2) يوضح ان قسمت عينة الدراسة وفقا للجنس إلى 85 من الذكور بنسبة

70.2 % من افراد عينة الدراسة و36 من الاناث بنسبة 29.8 % من افراد عينة الدراسة.

2- الفئة العمرية:

الجدول التالي رقم (3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.

جدول (3) توزيع عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية

م	الفئة العمرية	العدد	النسبة %
1	أقل من 30 سنة	8	6.6
2	من 30 إلى 40 سنة	44	36.4
3	أكثر من 40 سنة	69	57.0
	المجموع	121	100

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

من خلال الجدول رقم (3) يوضح ان قسمت عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية إلى 8 افراد أعمارهم اقل من 30 سنة بنسبة 6.6 % من افراد عينة الدراسة و44 فرد أعمارهم من 30 سنة إلى 40 سنة بنسبة 36.4% من افراد عينة الدراسة و69 فرد أعمارهم 40 سنة فأكثر بنسبة 57 % من افراد عينة الدراسة .

3- المؤهل العلمي:

الجدول التالي رقم (4) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول (4) توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
1	دبلوم متوسط	4	3.3
2	دبلوم على	52	43.0
3	بكالوريوس	47	38.8
4	ماجستير	11	9.1
5	دكتوراه	7	5.8
	المجموع	121	100

من خلال الجدول رقم (4) يوضح ان قسمت عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي إلى 4 افراد حاصلين على دبلوم متوسط بنسبة 3.3 % من افراد عينة الدراسة و52 فرد حاصلين على دبلوم على بنسبة 43 % من افراد عينة الدراسة و47 فرد حاصلين على مؤهل بكالوريوس بنسبة 38.8 % من افراد عينة الدراسة و11 فرد حاصلين على مؤهل ماجستير بنسبة 9.1 % من افراد عينة الدراسة و7 افراد حاصلين على مؤهل دكتوراه بنسبة 5.8% من افراد عينة الدراسة.

4- التخصص العلمي:

الجدول التالي رقم (5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا للتخصص العلمي

م	التخصص العلمي	العدد	النسبة %
1	محاسبة	53	43.8
2	إدارة اعمال	31	25.6
3	اقتصاد	15	12.4
4	اخرى	22	18.2
	المجموع	121	100

من خلال الجدول رقم (5) يوضح ان قسمت عينة الدراسة وفقا للتخصص العلمي إلى 53 فرد تخصصهم محاسبة بنسبة 43.8 % من افراد عينة الدراسة و31 فرد تخصصهم إدارة اعمال بنسبة 25.6 % من افراد عينة الدراسة و15 فرد تخصصهم اقتصاد بنسبة 12.4 % من افراد عينة الدراسة و22 فرد تخصصاتهم اخرى بنسبة 18.2 % من افراد عينة الدراسة.

5- المسمى الوظيفي:

الجدول التالي رقم (6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي.

جدول (6) توزيع عينة الدراسة وفقا للمسمى الوظيفي

م	المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
1	رئيس قسم او وحدة	34	28.1
2	مساعد رئيس قسم او وحدة	29	24.0
3	مدير ادارة وفرع	4	3.3
4	مساعد مدير ادارة وفرع	3	2.5
5	موظف	51	42.1
	المجموع	121	100

من خلال الجدول رقم (6) يوضح ان قسمت عينة الدراسة وفقا للمسمى الوظيفي إلى 34 فرد يعملون في وظيفة رئيس قسم او وحدة بنسبة 28.1 % من افراد عينة الدراسة و29 فرد يعملون في وظيفة مساعد رئيس قسم او وحدة بنسبة 24.0 % من افراد عينة الدراسة و4 افراد يعملون في وظيفة مدير ادارة وفرع بنسبة 3.3 % من افراد عينة الدراسة و3 افراد يعملون في وظيفة مساعد مدير ادارة وفرع بنسبة 2.5 % من افراد عينة الدراسة و51 فرد يعملون في وظيفة موظف بنسبة 42.1 % من افراد عينة الدراسة.

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

مدير إدارة او فرع بنسبة 3.3 % من افراد عينة الدراسة و3 افراد يعملون في وظيفة مساعد مدير إدارة او فرع بنسبة 2.5 % من افراد عينة الدراسة و51 فرد يعملون في وظيفة موظف بنسبة 42.1 % من افراد عينة الدراسة.

6- عدد سنوات الخبرة:

الجدول التالي رقم (7) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

جدول (7) توزيع عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة

م	عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
1	أقل من 5 سنوات	7	5.8
2	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	7	5.8
3	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	31	25.6
4	15 سنة فأكثر	76	62.8
	المجموع	121	100

من خلال الجدول رقم (7) يوضح ان سنوات الخبرة قسمت عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة إلى 7 افراد خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة 5.8 % من افراد عينة الدراسة و7 افراد خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 5.8 % من افراد عينة الدراسة و31 فرد خبرتهم من 10 سنوات على أقل من 15 سنة بنسبة 25.6 % من افراد عينة الدراسة و76 فرد خبرتهم 15 سنة فأكثر بنسبة 62.8 % من افراد عينة الدراسة

4.3. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

للاختبار فرضيات الدراسة والتحقق منها قامت الباحثة باستخدام الانحدار البسيط للاختبار كل فرضية.

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على (223-260)

7- الفرضية الأولى: يوجد دور للالتزام مجلس الإدارة بالمصرف التجاري الوطني في الحد

من المخاطر التشغيلية.

يوضح الجدول (8) نتائج اختبار الفرضية الأولى المتمثلة في وجود دور للالتزام مجلس الإدارة

بالمصرف التجاري الوطني بمسؤولياته في الحد من المخاطر التشغيلية.

جدول (8) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R2		معامل R-2 Adjusted		
0.601		0.361		0.356		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار	1489.687	1	1489.687	♦♦67.306	0.000	
الباقي	2633.833	119	22.133			
المجموع	4123.521	120				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
الحد من المخاطر التشغيلية	الثابت Constant	17.848	1.632		10.936	0.000
	تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة	0.988	0.120	0.601	♦♦8.204	0.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

♦♦ ذات دلالة إحصائية عند 0.05

ويتبين من الجدول (8) وجود دور لبعد مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من المخاطر التشغيلية،

فقد كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من (0.05)، أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

قيمة F الجدولية، مما يبين صحة الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، وثُبتت قيمة معامل التحديد أن المتغير المستقل (تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة) يفسر (36.1%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية)، في حين ترجع باقي التغيرات لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج. واتضح أن قيمة معامل الارتباط ($R = 0.601$) مما يبين وجود علاقة طردية بين تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني، وتبين أنه كلما ازداد مستوى تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بمقدار (1%) ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني بمقدار (0.988%) واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الخنتوش (2016) والتي بينت أن هناك أثراً إيجابياً لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على تقليل المخاطر المصرفية في المصارف الجزائرية، كما بينت نتائج السند (2020) أن هناك علاقة بين مجلس الإدارة كإحدى الآليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية.

8- الفرضية الثانية: يوجد دور للالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية بالمصرف

التجاري الوطني في الحد من مخاطر التشغيلية.

يوضح الجدول (9) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتمثلة في وجود دور للالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية بالمصرف التجاري الوطني في الحد من مخاطر التشغيلية.

جدول (9) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

ملخص النموذج Model Summary		
معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل R-2 Adjusted
0.676	0.457	0.453
تحليل التباين ANOVA		

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

Sig F	F	متوسط المربعات	درجات الحرية Df	مجموع المربعات	النموذج	
0.000	♦♦100.336	1886.319	1	1886.319	الانحدار	
		18.800	119	2237.202	الباقي	
			120	4123.521	المجموع	
Sig T	T	Beta	الخطأ المعياري	B	النموذج	المتغير التابع
0.000	9.580		1.595	15.283	الثابت Constant	الحد من المخاطر التشغيلية
0.000	♦♦10.017	0.676	0.125	1.257	الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

♦♦ ذات دلالة إحصائية عند 0.05

ويتبين من الجدول (9) وجود دور لبعد الإفصاح والشفافية في الحد من المخاطر التشغيلية، إذ كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من (0.05)، أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة، وتبين قيمة معامل التحديد أن المتغير المستقل (الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية) يفسر (45.7%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية)، في حين ترجع باقي التغيرات لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج. واتضح أن قيمة معامل الارتباط ($R = 0.676$) مما يبين وجود علاقة طردية بين الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية والحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني، وتبين أنه كلما ازداد مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية بمقدار (1%) ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني بمقدار (1.257%) واتفقت نتائج الدراسة

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

الحالية مع دراسة الخنتوش (2016) والتي بينت أن هناك أثرا إيجابيا للإفصاح والشفافية في تقليل

المخاطر المصرفية في المصارف الجزائرية، كما بينت نتائج الفلاح، والجهازي (2017) أن لبعد

الإفصاح والشفافية دورا جوهريا في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية.

9- الفرضية الثالثة: يوجد دور للالتزام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالمصرف

التجاري الوطني في الحد من المخاطر التشغيلية.

يوضح الجدول (10) نتائج اختبار الفرضية الثالثة المتمثلة في وجود دور للالتزام اللجان المنبثقة

عن مجلس الإدارة بالمصرف التجاري الوطني في الحد من مخاطر التشغيلية .

جدول (10) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R2		معامل R-2 Adjusted		
0.742		0.550		0.546		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار	2267.523	1	2267.523	❖❖145.386	0.000	
	1855.998	119	15.597			
	4123.521	120				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
الحد من المخاطر التشغيلية	الثابت Constant	15.885	1.286		12.357	0.000
	تحديد مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	1.468	0.122	0.742	❖❖12.058	0.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

❖ ذات دلالة إحصائية عند 0.05

يتبين من الجدول (10) وجود دور لبعد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في الحد من المخاطر التشغيلية، إذ كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من (0.05)، أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة، وتبين قيمة معامل التحديد أن المتغير المستقل (تحديد مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) يفسر (55%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية)، في حين ترجع باقي التغيرات لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج. واتضح أن قيمة معامل الارتباط ($R = 0.742$) مما يبين وجود علاقة طردية بين تحديد مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني، وتبين أنه كلما ازداد مستوى تحديد مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بمقدار (1%) ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني بمقدار (1.468%) واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الحداد (2014) والتي بينت أن هناك دورا للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في تطوير إدارة المخاطر في المصارف الأردنية التجارية المدرجة في بورصة عمان.

10- الفرضية الرابعة: يوجد دور لضمان حقوق المساهمين بالمصرف التجاري الوطني في

الحد من المخاطر التشغيلية.

يوضح الجدول (11) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة المتمثلة في وجود دور لضمان حقوق المساهمين بالمصرف التجاري الوطني في الحد من مخاطر التشغيلية .

جدول (11) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R2		معامل R-2 Adjusted		
0.623		0.388		0.382		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار	1598.097	1	1598.097	❖❖75.304	0.000	
الباقى	2525.424	119	21.222			
المجموع	4123.521	120				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
الحد من المخاطر التشغيلية	الثابت Constant	15.844	1.770		8.950	0.000
	ضمان حقوق المساهمين	1.113	0.128	0.623	❖❖8.678	0.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

❖ ذات دلالة إحصائية عند 0.05

ويتبين من الجدول (11) وجود دور لبعد ضمان حقوق المساهمين في الحد من المخاطر التشغيلية، فقد كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من (0.05)، أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، مما يبين صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة، وتبين قيمة معامل التحديد أن المتغير المستقل (ضمان حقوق المساهمين) يفسر (38.8%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية)، في حين ترجع باقي التغيرات لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج. واتضح أن قيمة معامل الارتباط ($R = 0.623$) مما يبين وجود علاقة طردية بين ضمان حقوق المساهمين والحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني، وتبين أنه كلما ازداد

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

مستوى ضمان حقوق المساهمين بمقدار (1%) ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني بمقدار (1.113%) واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة زدايرية، والكلاص (2022) والتي أوضحت أن مبدأ المحافظة على حقوق المساهمين له ارتباط قوى وإيجابي بإدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية وذلك بنسبة (57.4%)، في حين أن الدراسة الحالية اختلفت مع دراسة الخنتوش (2016) والتي بينت بأن مبدأ المحافظة على حقوق المساهمين ليس له أي تأثير على التقليل من المخاطر المصرفية في المصارف الجزائرية.

11- الفرضية الخامسة: يوجد دور لفاعلية الرقابة والمراجعة الداخلية بالمصرف التجاري

الوطني في الحد من المخاطر التشغيلية

يوضح الجدول (12) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة المتمثلة في وجود دور لفاعلية

الرقابة والمراجعة الداخلية بالمصرف التجاري الوطني في الحد من مخاطر التشغيلية.

جدول (12) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الخامسة

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R2		معامل R-2 Adjusted		
0.386		0.391		0.625		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار الباقي المجموع	1612.885	1	1612.885	76.488	0.000	
	2510.636	119	21.098			
	4123.521	120				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
	الثابت Constant	16.284	1.708		9.531	0.000

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

0.000	❖❖8.743	0.625	0.133	1.165	فاعلية واستقلالية الرقابة والمراجعة الداخلية	الحد من المخاطر التشغيلية
-------	---------	-------	-------	-------	--	---------------------------------

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

❖❖ ذات دلالة إحصائية عند 0.05

ويتبين من الجدول (12) وجود دور لبعء الرقابة والمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية، إذ كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من (0.05)، أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، مما يبين صحة الفرضية الفرعية السابعة للدراسة عن، وتبين قيمة معامل التحديد أن المتغير المستقل (فاعلية واستقلالية الرقابة والمراجعة الداخلية) يفسر (39.1%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية)، في حين ترجع باقي التغيرات لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج. واتضح أن قيمة معامل الارتباط ($R = 0.386$) مما يبين وجود علاقة طردية بين فاعلية الرقابة والمراجعة الداخلية واستقلاليتهما والحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني، وتبين أنه كلما ازداد مستوى فاعلية الرقابة والمراجعة الداخلية واستقلاليتهما بمقدار (1%) ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني بمقدار (1.165%) وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة صبا (2022) والتي بينت أن الرقابة والتدقيق الداخلي لهما دور كبير في درء المخاطر التشغيلية في المصارف العراقية الخاصة.

أولاً: النتائج:

1. انخفاض مستوى تطبيق الحوكمة المصرفية في المصرف التجاري الوطني يعزى هذا إلى قصور مصرف ليبيا المركزي في متابعة ومراقبة الالتزام بمعايير الحوكمة في القطاع المصرفي بالإضافة إلى ان لائحة الحوكمة استرشادية وغير ملزمة لأمر الذي يجعلها لا تؤدي الدور المطلوب كما ان هناك حاجة ملحة لتطوير الحوكمة المؤسسية مع خصوصية البيئة الليبية ، والتي تساهم في معالجة قصور التطبيق وتطوير الأداء لتخلص من الممارسات السلبية .
2. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتحديد مسؤوليات مجلس الادارة في الحد من المخاطر التشغيلية مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة ويجب عن السؤال الثالث للدراسة واتضح ان هناك علاقة طردية بين تحديد مسؤوليات مجلس الادارة والحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.601 وتبين أن كلما ازداد مستوى تحديد مسؤوليات مجلس الادارة بمقدار 1 % ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني بمقدار 0.988 %.
3. وجود أثر ذي دلالة إحصائية للالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية في الحد من المخاطر التشغيلية مما يبين صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة ويجب عن السؤال الرابع للدراسة واتضح ان هناك علاقة طردية بين الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية والحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني حيث بلغت قيمة معامل الارتباط

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

0.676 وتبين أن كلما ازداد مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية بمقدار 1٪

ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني بمقدار 1.257٪.

4. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتحديد مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في الحد من

المخاطر التشغيلية مما يبين صحة الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة ويجيب عن السؤال

الخامس للدراسة واتضح أن هناك علاقة طردية بين تحديد مهام اللجان المنبثقة عن

مجلس الإدارة والحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني حيث بلغت قيمة

معامل الارتباط 0.742 وتبين أن كلما ازداد مستوى تحديد مهام اللجان المنبثقة عن

مجلس الإدارة بمقدار 1 ٪ ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري

الوطني بمقدار 1.468 ٪.

5. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضمان حقوق المساهمين في الحد من المخاطر التشغيلية مما

يبين صحة الفرضية الفرعية السادسة للدراسة ويجيب عن السؤال السادس للدراسة

واتضح أن هناك علاقة طردية بين ضمان حقوق المساهمين والحد من المخاطر التشغيلية

في المصرف التجاري الوطني حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.623 وتبين أن كلما ازداد

مستوى ضمان حقوق المساهمين بمقدار 1 ٪ ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في

المصرف التجاري الوطني بمقدار 1.113 ٪.

6. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لفاعلية واستقلالية الرقابة والمراجعة الداخلية في الحد من

المخاطر التشغيلية مما يبين صحة الفرضية الفرعية السابعة للدراسة ويجيب عن السؤال

السابع للدراسة واتضح وجود علاقة طردية بين فاعلية واستقلالية الرقابة والمراجعة

الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني حيث بلغت قيمة

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

معامل الارتباط 0.386. وتبين أن كلما ازداد مستوى فاعلية واستقلالية الرقابة والمراجعة

الداخلية بمقدار 1٪ ازداد مستوى الحد من المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري الوطني

بمقدار 1.165٪.

ثانياً: التوصيات:

1. ان يعمل المصرف على الإفصاح والشفافية عن التقارير الدورية السنوية لكافة المتعاملين في

الوقت المناسب ونشرها عبر الموقع الإلكتروني.

2. ضرورة تبني المصرف أنظمة رقابة فعالة يتولى قسم المراجعة تنفيذها مع دعمها بالمعايير

الدولية، وذلك لتطويره وزيادة كفاءته في مواجهة المخاطر ومرونة التعامل معها.

3. ضرورة قيام المصرف بتفعيل دور لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لقيام

بمهامها خاصة فيما يتعلق برسم ومراجعة سياسات إدارة المخاطر للمصرف ومتابعة

تنفيذها، والأشراف على أداء الإدارة العليا في مجال إدارة المخاطر بما يساهم في تطوير إدارة

المخاطر داخل المصرف.

4. ضرورة التزام المصرف التجاري الوطني بتطبيق المبادئ السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية

وفقاً للمعايير الدولية، لما لها من دور في الحد من المخاطر التشغيلية وتجنب وقوعها.

5. العمل على زيادة مستوى الوعي داخل الإدارة العليا وعلى المستويات المختلفة بالمصرف

التجاري الوطني، بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على نطاق واسع مما يساهم في زيادة

كفاءة الأداء وتعزيز قدرة المصرف على إدارة المخاطر، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية،

فضلاً عن مضاعفة قدرة مجلس الإدارة بالمصرف على الرقابة الداخلية.

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

6. ضرورة التزام المصرف التجاري الوطني بتطبيق قوانين الحوكمة المصرفية في البيئة

الليبية، خاصة قرار مجلس مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010 باعتماد دليل

الحوكمة بالقطاع المصرفي.

7. الاهتمام بالبرامج التدريبية عن الحوكمة المصرفية، وتنظيم الدورات والندوات المتعلقة

بتحسين الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي.

8. الاهتمام بزيادة مستوى الوعي داخل الإدارة العليا وعلى المستويات المختلفة بالمصرف

التجاري الوطني، بتحسين إدارة المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر التشغيلية بصفة

خاصة، إذ تتطلب الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال والمراجعة

الرقابية والإفصاح والشفافية.

9. الاهتمام بتوفير الدورات والبرامج التدريبية التي تسهم في زيادة قدرات العاملين في المصرف

التجاري الوطني ومهاراتهم، وتعريفهم بكافة الأساليب الحديثة والعالمية في مجال إدارة

المخاطر التشغيلية، وتوعيتهم بأهمية الاتفاقيات الصادرة عن لجنة بازل وما لها من دور في

تجنب هذه المخاطر.

المراجع:

1- طارق عبدالعال حماد (2005). حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات

الحوكمة في المصارف. مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

2- الغريباوي، شهدان (2020). الشركات المساهمة في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية.

مصر، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

- 3- الكافي، مصطفى (2020). الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق. سوريا، دمشق: دار
رسلان .
- 4- محمد، ماهر (2022). الحوكمة في الجامعات العالمية والعربية. مصر، الجيزة: وكالة الصحافة
العربية.
- 5- النوباني، خولة؛ صديقي، عبد الله (2016). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. السعودية،
الرياض: شركة آفاق للاستشارات المالية الإسلامية والتدريب.
- 6- عابدين، عصام (2021). الحوكمة في الشركات والبنوك. مصر، القاهرة: دار محمود.
- 7- عبد الحميد، ناصر (2014). حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة. مصر، القاهرة: مركز
الخبرات المهنية للإدارة .
- 8- الهواري، ناهد، (2016). دور إليات الحوكمة في ضبط المخاطر المصرفية. المجلة العلمية للاقتصاد
والتجارة، العدد (4) 721-721، جامعة عين شمس، مصر.
- 9- العبيدي، عادل؛ الدرياق، أمين (2021). مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات
المحاسبية للحوكمة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد (8) العدد (1)، جامعة بنغازي،
ليبيا.
- 10- العامري، عادل؛ عبد الجبار، توفيق (2018). مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية
وفقاً لمبادئ لجنة (بازل). مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد (1) العدد (2) 5 -
22، جامعة تعز، اليمن.
- 11- حامي، إيمان (2016). دور الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية. رسالة ماجستير، جامعة محمد
خضير، الجزائر.

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

12- محمد، آدم (2018). دور الحوكمة المصرفية ومقررات بازل في الحد من مخاطر الأزمات المالية.

رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، السودان.

13- يونس، على، (2015). واقع المخاطر المصرفية في ليبيا من منظور الحوكمة المصرفية، مجلة

الفكر المحاسبي، المجلد (19) العدد (4) 969-1014، جامعة عين شمس، مصر.

14- الكبير، ناجية (2022). دور الحوكمة في الحد من المخاطر المصرفية دراسة استكشافية للمصارف

التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي. رسالة ماجستير في التمويل والمصارف، الأكاديمية

الليبية، ليبيا.

15- أحمد، خالد (2018). إطار مقترح لقياس وتقييم مسببات المخاطر التشغيلية في البنوك وفقاً

لمتطلبات بازل. دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مجلة الإسكندرية للبحوث

المحاسبية، المجلد (2) العدد (2) 275-344، جامعة المنصورة، مصر.

16- فضل الله، عبد الله (2017). مدى إدراك مديري فروع المصارف التجارية الليبية لممارسات إدارة

مخاطر التشغيل، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد (30) 1-17، جامعة بنغازي، ليبيا.

17- خليل، عائشة؛ الخبولي، وفاء؛ علي، إبراهيم (2019). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصارف

التجارية الليبية. المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة (المؤسسات وإشكاليات

التنمية في الدول النامية ليبيا أنموذجاً). الموافق 11-12 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، الخمس،

ليبيا. 326 - 352.

18- اسميو، إسماعيل؛ الفضلي، خالد (2019). دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع

المصرفي الليبي دراسة تحليل محتوى دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي. المؤتمر العلمي

الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة (المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية ليبيا

أنموذجاً). الموافق 11-12 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، الخمس -ليبيا.

المطبوعات الرسمية والتقارير واللوائح والقوانين:

- 19- تقارير دوان المحاسبة لسنة (2020- 2021- 2018).
- 20- رسالة دورية (أ.ر.م) 23 لسنة 2020 بشأن المطالبة بتطبيق سياسة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية وضبط المخاطر التشغيلية، الموافق 2020/10/21 مصرف ليبيا المركزي.
- 21- صندوق النقد العربي، (2017) مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبوظبي.
- 22- صندوق النقد العربي، (2019) الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبوظبي.
- 23- مصرف ليبيا المركزي، (2010) دليل الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي، إدارة البحوث والإحصاء.
- 24- مصرف ليبيا المركزي، (أ.ر.م.ن رقم 15-2022) تعليمات حساب ملاءة رأس المال للمصارف الإسلامية، إدارة الرقابة على المصارف والنقد.
- 25- مصرف ليبيا المركزي، القرار رقم (1) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012.
- 26- مصرف ليبيا المركزي، القرار رقم (20) 2010 بشأن اعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي.
- 27- منشور رقم (05) لسنة (2004) بشأن بعض الممارسات الخاطئة للمصارف الليبية، صادر في 07 يونيو 2004، مصرف ليبيا المركزي.
- 28- منشور رقم (25) لسنة (2023) بشأن دليل حوكمة المصارف الإسلامية، صادر في 4 أغسطس 2023، مصرف ليبيا المركزي.

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على(223-260)

29- منشور رقم (21) لسنة (2023) بشأن دليل حوكمة تكنولوجيا المعلومات، صادر في 10 يوليو

.2023

30- منشور رقم (2) لسنة (2021) بشأن دليل حوكمة عمل وحدات الامتثال بالمؤسسات المالية، صادر

في 8 سبتمبر، 2021.

مراجع باللغة الإنجليزية

31-Altatf, K.l; Ayub, H.a; Shabbir, M.k; Usman, M.d (2020). Do operational risk and corporate governance affect the banking industry of Pakistan? Journal of Economics and Political Science, 2021, Volume 7, Issue.pp. 108-123.

32-Permatasari, I. (2020), "Does corporate governance affect bank risk management? Case study of Indonesian banks", International Trade, Politics and Development, Vol. 4 No. 2, pp. 127-139.

33- Gulzar, U. Khan, S. N. Biag, F. J. Ansari, M. A. A. Akram, R., and Kamran, M. (2021). The Impact of Corporate Governance on Risk Management: Evidence from the Banking Sector of Pakistan. Bulletin of Business and Economics, 10(3), 196-207.